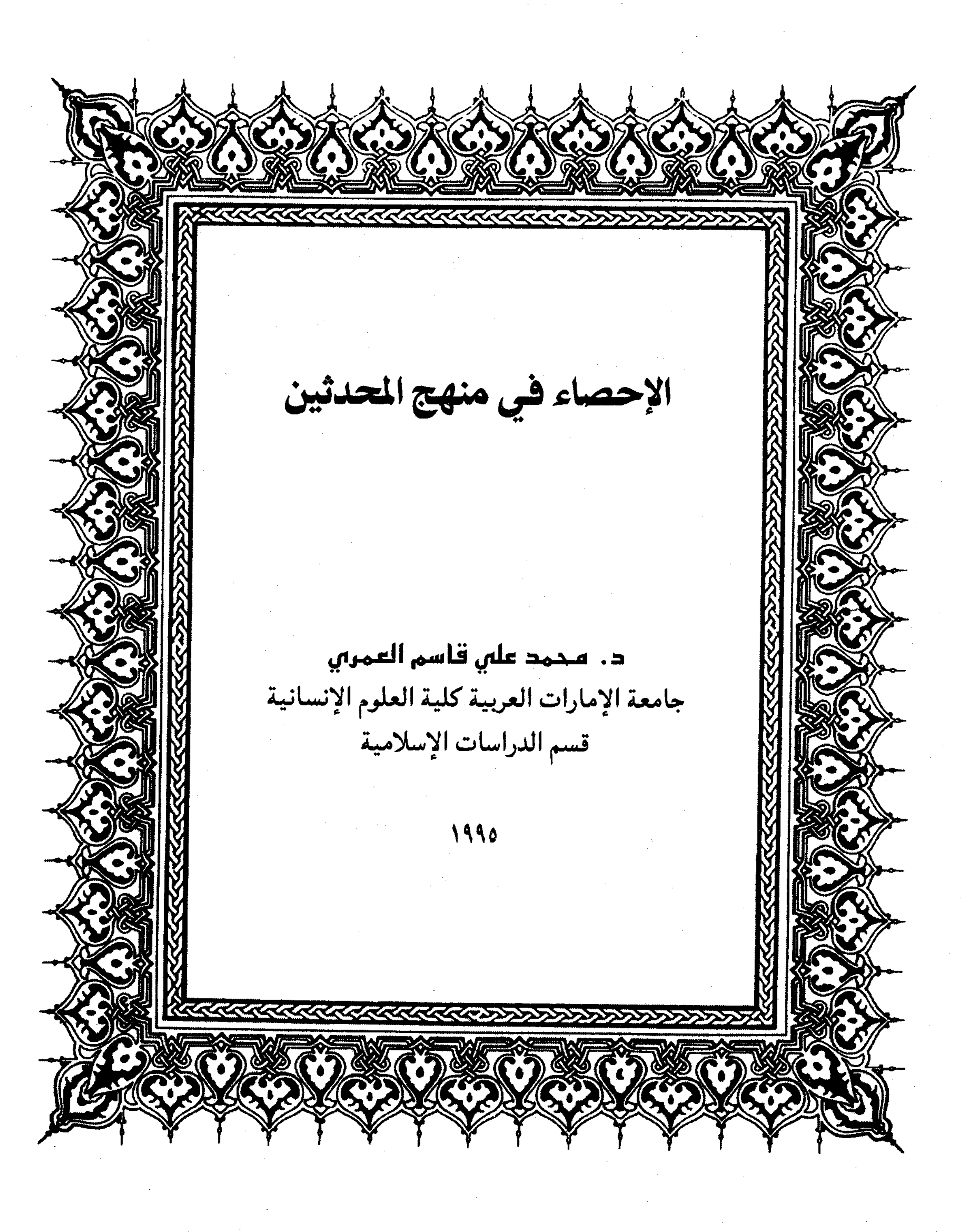


الإحصاء في منهج المحدثين

د. محمد علي قاسم العمري
جامعة الإمارات العربية كلية العلوم الإنسانية
قسم الدراسات الإسلامية

١٩٩٥

مفهوم الإحصاء

يعتبر الإحصاء واحداً من أهم العلوم بالنظر إلى كونه يمثل أداة توصل الباحث إلى غايته، في دراسته لظاهرة ما، من خلال جمع المعلومات والأرقام الخاصة بها، ومن ثم تحليلها تمهيداً للوصول إلى قناعات مؤكدة، أو شبيهة بذلك. وهذا النهج باعتبار الغايات المرجوة منه اليوم، وكثرة الاعتماد عليه في ميادين شتى، صار يمثل علماً قائماً بذاته، له دوائره المختصة، وأقسامه العلمية، وتمنح فيه الشهادات على تفاوت رتبها، أي أنه أصبح علماً فرض وجوده بين بقية فروع العلوم وفنون المعرفة.

وبالرغم من بساطة هذا التقديم، إلا أن حقيقة الأمر تتعدى ذلك بالنظر إلى الفرعيات والجزئيات التي يتداخل بعضها ببعض بشكل وثيق، والكم الكبير من الرموز والمصطلحات والحيثيات التي تشكل بمجموعها المنهج الإحصائي، حتى بات الإحصاء من التخصصات الدقيقة، وهي في عالمنا العربي لم ترق بعد إلى المستوى الذي يتمتع به العالم الغربي لاعتبارات كثيرة، رغم القناعة بأهميته، وكبير دوره في خدمة العلوم الإنسانية والاجتماعية وغيرها من ميادين النشاط الإنساني الأخرى.

وهذا العلم يمثل مجموعة من الطرق العلمية التي تتولى جمع البيانات العددية وعرضها، وتحليلها، وتفسيرها[1]، بما يكفل الوصول إلى نتائج صحيحة، أو أقرب ما تكون.. بمعنى أن الإحصاء بمدلوله البسيط من حيث اللغة يرتبط بالأعداد والحسابات الرقمية، وهو ما ورد صريحاً في بعض النصوص القرآنية الكريمة، كما هو قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وأحصى كل شيء عدداً ﴾[2] وقوله في وصف لكتاب الإنسان الذي سيرتبط به مصيره يوم القيامة، على لسان ابن آدم: ﴿ ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ﴾[3] .. كما جاء في الحديث الشريف قوله ﷺ: «احصوا هلال شعبان لرمضان»[4]. وقد يراد بالإحصاء الحفظ كما هو في صريح قوله ﷺ: «أكلَّ القرآن أحصيت»[5]، أي حظت، والأحاديث في هذا كثيرة..

غير أن هذا المدلول العددي حكمته فيما بعد قواعد وقوانين وفرضيات جعلته على

(١) ناظم، محاضرات ص٣.

(٢) سورة الجن، آية ٢٨.

(٣) سورة الكهف، آية ٤٩.

(٤) الترمذي السنن، كتاب ما جاء في فضل شهر رمضان، باب ما جاء في إحصاء شعبان ٩٨/٣.

(٥) ابن الأثير، النهاية ٣٩٧/٣ - ٣٩٨.

النحو الذي هو عليه اليوم، كواحد من الأساليب البحثية العلمية التي لا غنى عنها، بل تعتمدها الدول المتحضرة في رصد إمكاناتها، وتسخير طاقاتها، إذ القرارات والخطط المستقبلية إنما تكون مبنية في كثير من مجالات الحياة عليها.

مجالات البحث الإحصائي:

استعمل الإحصاء في كثير من ميادين الحياة المختلفة، وما يعنينا هنا نشاط الإنسان في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية، باعتبار أن موضوع البحث متعلق بها، من وجهة نظر الأكاديميين المعاصرين وتصنيفهم للعلوم.

ودراسة أية ظاهرة من هذا القبيل من وجهة نظر الإحصائيين تتمثل في واحد من ثلاثة اتجاهات، هي الاتجاه الاستدلالي الذي يقوم على دراسة التجارب الفردية لمقتضى الظاهرة، وتعميم نتائجها على بقية أفراد المجتمع الخاضع أفراده لتلك الظاهرة، على اعتبار أن هذه العينة تصدق كشاهد على بقية الأفراد(٦).

والاتجاه الثاني، هو الاتجاه الكمي، ويقوم على حصر المعلومات كأداة للتحليل، والخروج بعد ذلك بالنتائج، على اعتبار أن هذه المعلومات تشكل أساس البحث والدراسة، إذ أنها تصور ظاهرة معينة، وعليه فيمكن التوصل إلى النتائج مروراً بتلك المراحل(٧).

والاتجاه الثالث: هو الاتجاه التاريخي، ويعتمد على استخلاص القواعد العامة، والقوانين التي يمكن تطبيقها على الناس من خلال الأدلة الكمية والعددية التي تدل على صحة النظريات، وانطباقها على واقع الحال(٨).

هذه في الجملة طرق الإحصائيين في البحث كأصحاب دراية وتخصص، وهي التي من خلالها يتناولون الظواهر بالبحث والتحليل والنظر.. فإلى أي مدى تعامل المحدثون كأصحاب منهج مع الظواهر الحديثية المختلفة بالمعطيات ذاتها أو نحوها على وجه التقريب؟

وجوه الالتقاء بين المحدثين والإحصائيين في المنهج البحثي

لعل من المفيد أن أؤكدَ ابتداء أن المحدثين لم يتعاملوا في أبحاثهم ودراساتهم لأي من الظواهر الحديثية بنفس الكيفية والمفاهيم التي تعامل بها الإحصائيون، ولم يشكل

(٦) ناظم، محاضرات، ص٨.

(٧) المرجع السابق، ص٨.

(٨) المرجع السابق، ص٩.

الإحصاء في أذهانهم إلا سبيلاً من سبل التوصل إلى نتائج ثابتة، وبالقدر من الوضوح في الرؤية الكفيلة بتحقيق هذا الهدف. ولا يخفى أنني هنا أتكلم عن فترة زمنية لم يكن فيها لعلم الإحصاء على النحو الموصوف به اليوم وجوداً، إذ لم يعرف هذا العلم بكيفيته الحالية إلا في القرن التاسع عشر[9]. وهذا يفيد أن المحدثين قد تشكل في أذهانهم منهج إحصائي موضوعي مثّل معياراً حضيُ بالتقدير والاحترام عند المشتغلين به. وأحسب أن هذا مجال سبق يمكن أن نذكر به المحدثين قبل غيرهم كأهل اختصاص، إذ تعاملوا بالمنهج الإحصائي هذا على بساطة في الطرح، وعالجوا مختلف القضايا من خلاله بشكل موضوعي سليم تكلل بالنجاح بما يتناسب مع طبيعة دراساتهم، إذ أن لكل فن خصوصياته، بل لكل عملية إحصائية ظروفها وملابساتها، وإن اشتركت كلها في قواسم مشتركة.

فالاحصائيون يعتمدون جمع البيانات، أو المعلومات، والأمر كذلك عند المحدثين كما تؤكده موضوعات البحث التالية، ومن ثم دراسة وتحليل هذه المعلومات، واستخلاص النتائج كمرحلة نهائية. والأمر كذلك عند المحدثين كما هو ظاهر من ممارسات وإجراءات عمل المحدثين، وأحكامهم المختلفة التي كانوا يصدرونها كنتائج، سواء تعلقت بالرواة أو المرويات من حيث القبول أو الرد.

والذين يتولون عملية الإحصاء نفر يفترض فيهم أن يكونوا علي درجة من العلم والمعرفة بموضوع البحث، وعلاقته بالعلوم الأخرى، وإن جوّز الإحصائيون أن يقوم بعملية الجمع للبيانات غير المختصين، لكن بإشراف ذوي الاختصاص، فإن المحدثين يتمتعون بحيطة وحذر شديدين، فيندر عندهم بل يستحيل أن تحال عندهم قضية حديثية جديرة بالبحث والنظر والاستقراء لغير مختص، ولا من عادتهم فعل ذلك، فالعالم الخبير عندهم هو الذي يتولى مثل ذلك الاعتبارات كثيرة، أهمها ارتباط ميادين بحثهم أصلاً بالدين، بل إن دافعهم للبحث في القضايا الحديثية كلها باعثة صيانة الحديث باعتباره ديناً، وفيه الحلال والحرام، ومنها خطورة موضوع البحث وأهميته من جهة، وصعوبة أن يتولاه غير عالم به من جهة أخري، وليس كل من أدعى علم الرواية والدراية صار عالماً به، موثوقاً عند غيره.. وهذا مظهر إعجاب يمكن أن نذكره أيضاً في مناقب المحدثين مما جعل نتائج أبحاثهم غاية في سلامة الطرح والدقة والموضوعية.

الإحصائيون عادة ما يتخيرون طريقة جمع المعلومات، فيختارون طريقة الجمع

(٩) المرجع السابق، ص٣.

الشامل لأفراد، أو وحدات المجتمع الإحصائي كما يسمونه، أو طريقة العينة، وأهل الحديث مجتمعهم الإحصائي رواة الحديث، أو المرويات ذاتها، باعتبارها ميادين البحث في الجملة عندهم، لكنهم قلما يميلون إلى استخدام العينات، بل هو نادر في صنيعهم إلا إذا جزموا بصدق النتيجة بما لا يحتاج الباحث معه إلى الحصر والاستقصاء، وهذا دليل جدية في التعامل مع هذا المنهج، وحرص على اعتماد الأنسب في تقدير سلامة النتائج.

لقد ذكر الإحصائيون سلبيات للمنهج الإحصائي على النحو الذي يتعامل به أهل الإحصاء أنفسهم، من جهة أن اختيار العينات مثلاً قد لا يكون موفقاً، ومن جهة أن الاختيار، بما كان على أساس التقدير، ومن جهة أن المشتغلين بالعمليات الإحصائية ربما كانوا غير جديرين بمثل هذا البحث، من غير المختصين به[١٠].. وهذه السلبيات كلها منفية عند المحدثين كما سبق بيانه، ولأن المحدثين ليس بمقدور غيرهم أن يمارس نشاطهم، لأن الصنعة الحديثية بكل أشكالها وحيثياتها، وطرق معالجتها علم مخترع لا يسهل الإلمام به إلا بعد جهود حثيثة قد تمكن الدارس له من فهم معانيه ومصطلحاته.. لذا كانت العمليات الإحصائية من مهام أهم أهل الدراسة بالحديثة، بل من صنيع الكبار منهم، لذلك امتدح المحدثون الإمام البخاري ت ٢٥٦هـ لإحاطته بالأحاديث، وما يلزم من فنونها، فقال الحازمي ت ٥٨٤هـ: أما البخاري، فكان وحيد دهره، وقريع عصره، اتقاناً وانتقاداً، وبحثاً وسبراً[١١]. فكان البحث والسبر والإحصاء والنقد هو الباعث على كل هذا المدح. ومثله ما قيل في الحافظ الذهبي ت ٧٤٨هـ في مقام المدح الشديد له كما هو في الإعلان للإمام السخاوي ت ٩٠٣هـ حيث قال: وقد كان من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال[١٢]. ولهذا كانت أحكامه على الرجال مرضية عند الأئمة واعتراضاته على غيره كذلك تبعاً لتجربته وكبير درايته. وهذا ظاهر في مصنفاته كما هو الحال في ميزان الاعتدال، ومن تكلم فيه وهو موثوق، وغيرها من الكتب.

هكذا كانت الدراسات الإحصائية عند المحدثين، جادة خالية من المجازفة، وكل ما من شأنه أن يحول دون الوصول إلى معرفة الحقيقة كما هي على أرض الواقع. فلا تقدير ولا تخمين، ولا ظن إلا أن يكون غالباً محفوفاً بالقرائن الدالة على سلامة الحكم.

ميادين البحث الإحصائي عند المحدثين:

إن المتتبع لصنيع المحدثين، المطلع على طبيعة أبحاثهم، يدرك تماماً أن كثيراً من

(١٠) منفيخي، مبادىء الإحصاء، ١٨١ - ١٩٧.

(١١) الحازمي، شروط الأئمة ص٧٤.

(١٢) السخاوي، الإعلان بالتوبيخ ص١٦٨.

عمليات البحث عندهم تعتمد بشكل أساسي على الجمع والإحصاء والمقارنة أو المعارضة، وقد لا يكون هناك سبيل آخر يمكن اتباعه للوصول إلى الغرض من البحث، كما هو الحال في مجال البحث عن العلل الخفية وما شاكلها..

وفي الجملة فإن مجالات البحث الإحصائي يمكن حصرها في إطارين اثنين هما

١ ـ الأبحاث المتعلقة برواة الأحاديث من جهة التثبت من إمكاناتهم، ومدى توفر شروط ومؤهلات الرواية فيهم، ودرجات تلك الأهلية عند ثبوتها، أو العكس، بحيث يُتوصل في النهاية إلى تحديد أهلية هذا الراوي أو ذلك على نحو واضح في مفاهيم أهل الفن.. والأبحاث في هذا الباب كثيرة سأذكر طرفاً منها في ثنايا البحث لاحقاً. وهي التي ستشكل أهم جوانب البحث.

٢ ـ الأبحاث المتعلقة بالمرويات ذاتها، وعادة ما يعالج المحدثون كثيراً من قضاياها على أساس إحصائي، كما هو الحال في ميدان الحكم على الأحاديث، أو معرفة متواترها من أحادها، أو حتى نوعياتها بالنظر إلى مدى الاتفاق والاختلاف بينها، كما هو في الحديث المنكر، أو المضطرب، والمعّل وما إلى ذلك من موضوعات تركز البحث فيها على هذا الأساس، ولا يخفي بطبيعة الحال الأثر المرتب على مثل هذه الجهود، خاصة إذا ما أدركنا أهمية النتائج التي قد يتوصل إليها في تشكيل وصياغة الفكر عند المسلمين بوجه عام.

وأني ذاكر بحول الله تعالى وقوته جملة من القضايا، في كل من الميدانين السابقين، على نحو أرجو أن أوفق من خلاله إلى تحقيق الهدف من هذا الجهد المتواضع.

البحث الإحصائي في ميدان الروايات ورواتها:

أود ابتداء أن أشير إلى أنني لن أذكر عمليات الإحصاء في مباحث الرواة أو المرويات على وجه الحصر، فليس هذا هو الغرض، وإنما أذكر ما أذكره من ذلك تدعيماً لفكرة عنوان البحث، ولتأكيد أسبقية المحدثين في استخدام هذا المنهج، وإدراكهم ـ أعني المحدثين ـ لأهمية استخدام الاحصاء في عمليات البحث العلمي الهادف، وبالتالي سلامة ما توصل إليه المحدثون من نتائج لا سبيل إلى إنكارها إلا من قبل معاند مكابر، وأحسب أن المستشرقين كانوا من أكثر الناس فضولاً حين أكبوا على دراسة الحديث، ومنهج المحدثين في درسه، وبحث قضاياه، وما أكثر ما قالوه، فلم يجد بعضهم مثل ملرجليوث، إلا أن يسجل اعترافه وتقديره كباحث موضوعي بما قدمه المحدثون من نتاج فكري ومنهجي في ميدان خدمة النص وتوثيقه حين قال: ليفخر

المسلمون ما شاءوا بعلم حديثهم[١٣].

وفي مجال الرواية سأتناول طرح المسائل التالية، وأهمية استخدام الإحصاء فيها وهي: أنواع الحديث بالنظر إلى عدد الرواة، وما يترتب على ذلك من أهمية، والحكم على الأحاديث قبولاً ورداً، وتفاوت مراتب ذلك، واختلاف الروايات، وأهمية ذلك في معرفة أنواع كثيرة من الحديث، كالشاذ والمنكر، والمضطرب، وزيادة الثقة وغيرها.

أما في مجال الرواة فسيكون الكلام مقصوراً على أهلية الرواة من جهة ضبطهم مثلاً، أو تضعيفهم لفقدان هذا الشرط، وتقسيم تلامذة الشيخ الواحد على طبقات، ودرجات ضبطهم فيه.

عمليات الإحصاء في المرويات:

أولاً: الكشف عن أنواع الحديث بالنظر إلى عدد الرواة

إن مما بذل المحدثون الوسع فيه هو البحث في الحديث الواحد، ومحاولة الاستقصاء في جمع طرقه إن كان متعدد الطرق، فكانت بذلك الأسانيد محط عنايتهم الفائقة وصولاً إلى معرفة ما إذا تعددت طرق الحديث أم لا، وإن كانت كذلك فكم عدد تلك الروايات؟ وهل بلغت من الكثرة عدداً تضطر الأفهام معه إلى التسليم بصدق تلك المرويات أم لا.. وهذه نتائج جد هامة..

ثم إذا تعددت طرق الحديث الواحد، فما الذي ستوصلنا إليه نتائج المقارنة بين الروايات ذاتها من حيث الحكم، ومن حيث مدى الاتفاق، أو الاختلاف، وهذه مسائل هامة قام الحديث أو جله على بحث قضاياها على النحو الذي بيّنته كتب أهل الفن في علوم الحديث وغيرها.

إن من البديهي تماماً أن مثل هذه العمليات إنما تقوم على البحث الإحصائي الذي يعتمد على الاستقصاء والحصر للأحاديث، وأماكن وجودها في مظانها مما أدى بالتالي إلى وجود ما يعرف بفن التخريج، وهو فن لطيف سبق المسلمون فيه غيرهم، ولهم فيه مصنفات تعد من المفاخر في سلامة المنهج، وطريقة التفكير، وتذوق التصنيف، إذ أن هذه العملية على صعوبتها تمثل المرحلة الأولى من عمليات البحث العملي التي تتلو ذلك، فهذه هي عملية الجمع، وهذه العملية تستحق ممن يتولاها ألا يترك للظن أو التخمين مدخلاً لارتباط ذلك بالنتائج.

---

(١٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١/ب مقدمة التحقيق.

ثم تعقب تلك العملية عملية أخرى لا تقل أهمية عن سابقها، وهي عملية المعارضة أو المقارنة إذا توفر شرطها، إذ لابد من البحث والمقارنة، والبحث في كل الاحتمالات الممكنة.. وقد كان من ثمار هذا الحصر والمقارنة أن توصلوا إلى أن هناك أحاديث لم ترو إلا على وجه واحد، وبطريق واحد، بحيث مثّل كل جيل من أجيال الرواة فيها راوٍ واحد فقط، أو كان الأمر كذلك في جيلين، أو ربما في جيل واحد مع وجود التعدد في بقية الأجيال، وهذا ما سماه المحدثون بالحديث الغريب(١٤). ومثال الأول فيها: ما رواه البخاري في صحيحه عن محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم(١٥)، فكل واحد من هؤلاء تفرد برواية الحديث عن سابقه، وعادة ما يعبر ا لإمام الترمذي عن مثل هذا بقوله: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه(١٦).

وقد كانت عناية العلماء بالغريب فائقة باعتبار ما يترتب على معرفته من أنواع وفوائد حديثية كثيرة، كما تمكن المحدثون من الوقوف على الأحاديث التي تعددت طرقها، واستقصى المحدثون تلك الطرق، فعرفوا مايعرف بالحديث العزيز، وهو ما رواه اثنان في زية حلقة من حلقات الرواية، وربما كان كذلك في كل حلقات السند، لكنه بهذا الوصف قليل نادر، بل ذهب ابن حبان إلى أن مثل هذا لا وجود له أصلاً(١٧). وإنما سموه بالعزيز لعزته وندرته، أو لكونه مروياً من طريقين تعزز كل منهما الأخرى.

ومثال العزيز الذي لم يزد عدد الرواة فيه عن اثنين في كل أجيال الرواية، ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده، وولده، والناس أجمعين(١٨). فقد رواه عن أنس قتادة، وعبد العزيز بن صهيب، وعن قتادة شعبة وسعيد بن أبي عروبة، ورواه عن عبد العزيز، إسماعيل بن علية، وعبد الوارث بن سعيد، ورواه عن كل منهما عدد(١٩).

كما كشف هذا الحصر للمرويات أن هناك أحاديث كان عدد رواتها قد وصل إلى

(١٤) السيوطي، تدريب الراوي ٢/ ١٨٠.

(١٥) البخاري، الصحيح بشرح الفتح، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ونضع الموازين القسط ٤٥١/١٣.

(١٦) العتر، منهج النقد ص٣٩٧.

(١٧) السيوطي، تدريب ١٨١/٢.

(١٨) البخاري، الصحيح بشرح الفتح، كتاب الإيمان، باب حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥٤/١ - ٥٥.

(١٩) العتر، منهج النقد، ص٤١٧.

الثلاثة فأكثر في كل جيل، وهو ما سماه المحدثون في اصطلاحهم مشهوراً، أي ما رواه جمع عن جمع لكن لا يؤمن تواطؤهم فيه على الكذب[٢٠]. ومثاله حديث: إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل[٢١]. حيث روي من وجوه كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

لا يخفى أن تعدد الطرق له أهمية كبيرة، خاصة إذا ما أدركنا بعض المرويات لا تقوم بذاتها، لما وصفت به من مظاهر الضعف المختلفة، فورود الحديث من جهة أخرى قد يجبر ضعف الحديث ـ الوارد في بعض طرقه، فيرتقي بموجب ذلك من الضعف إلى مرتبة الحديث الحسن، وربما إلى درجة الصحيح، كما هو مقرر عند المحدثين، وهذا لا يعني أن كثرة الطرق تستلزم الحكم بحسن الرواية الضعيفة، أو صحة ما كان في الأصل حسناً، على سبيل الإطلاق، فلكل حديث من مظاهر الضعف ما يخصه، فقد يكون ذلك الضعف مما لا سبيل إلى جبره، كأن يكون في العدالة، أو ما يخل بها، كالكذب، والتهمة به، وما شاكلهما، أو حتى في الضبط كمن كان راويه سيء الحفظ جداً، أو كثير الغلط إلى حد لا يجبر معه ضعف حديثه.

ولعل من أهم نتائج هذا الإحصاء للمرويات على الوجه المذكور، هو خروج المحدثين بنوع من الحديث له خصوصياته، وهو المتواتر، وهو ما كان رواته جمع عن جمع يؤمن تواطؤهم فيه على الكذب، حيث تأكد للعلماء من جراء هذا الإحصاء أن هناك عدداً غير قليل من هذه الأحاديث التي قطع العلماء صحة نسبتها للنبي صلى الله عليه وسلم، فصارت بذلك أدلة ضرورية وإن اختلفوا في مراد الشارع من بعضها، أي أنها قطعية الثبوت، وإن كان بعضها ظني الدلالة، إذ يستحيل أن تتفق هذه الجموع الغفيرة في كل جيل على رواية هذا الحديث ـ على ما بين هؤلاء من تباين في الإمكانات، والأفهام والدوافع، والميول والاتجاهات والرغبات ـ لو لم يكن الحديث قطعاً من كلامه صلى الله عليه وسلم أو فعله، أو تقريره.. ومثاله قوله صلى الله عليه وسلم: من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار[٢٢]. وقد كان لمثل هذه النتائج آثاراً هامة بالنظر إلى مدى اعتماد الأحاديث ذاتها كأدلة شرعية مقطوع بها، أو على سبيل غلبة الظن.

وقبل أن أختم هذه المسألة، أود أن أذكر بأن كثيرين من علماء الحديث الموصوفين

---

(٢٠) السيوطي، تدريب ١/١٧٣.

(٢١) البخاري، بشرح الفتح، كتاب الصلاة، باب غسل الجمعة ٢/٢٩٥.

(٢٢) المصدر السابع، ورد ذكره في كتاب العلم، باب إثم من كذب، وكتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة، وكتاب الأنبياء، باب ما ذكر في بني إسرائيل، وكتاب الأدب، باب من سمي بأسماء الأنبياء.. انظر المجلد ١/١٧٨.

بالتتبع والاستقراء، قد بذلوا جهوداً مكثفة في سبيل جمع طرق الحديث الواحد في كتاب أو جزء منفرد، وهم كثير، أذكر منهم الحافظ ابن حجر ت ٨٥٢هـ رحمه الله، وله في ذلك جهود عظيمة تتمثل في جمع الطرق، ونقد الأسانيد وغيرها، ومنها جمعه لطرق حديث صلاة التسبيح، وحديث: لو أن نهراً بباب أحدكم، وحديث من صلى على جنازة فله قيراط، وحديث جابر في البعير، وحديث: نضر الله أمرءاً، وحديث: غب الزيارة، وغيرها كثير كثير[٢٣].

ثانياً الحكم على الأحاديث:

لاشك أن من أصعب مسائل البحث عند المحدثين مسألة الحكم على الأحاديث لاعتمادها على مقومات كثيرة، يمكن بمقتضاها للناقد المجرب أن يصدر حكمه بعد جهد حثيث بصحة حديث أو ضعفه، وهذا لا يتأتى لمن أطلع على ظواهر الأمور من غير أن يخوض غمار هذا الفن... إذ أن عنصر الدراية، والتمكن المبني على طول الممارسة هو الذي يورث الناقد ملكة علمية في مجال البحث الحديثي، وتجعله قادراً على استغلال كل إمكاناته، وأدوات بحثه، بما في ذلك حسه النقدي الذي تشكل بعد طول معاناة وجلد.

صحيح أن الحكم على الأحاديث في شكله الظاهر أمر ميسور لمن كان له قدر من الدراية بعلم الحديث، وخاصة إذا ما توفرت شروط الصحة ظاهراً كما قررها النقاد، أعني شروط الاتصال، والعدالة، والضبط، ونفي كل من الشذوذ والعلة، لكن الصعب هو طريق التثبت من كل هذه الشروط، إذ أن كل واحدة منها تشكل بحثاً حديثياً مستقلاً له خصوصيته، وأظهر ما يكون ذلك من مسألة نفي الشذوذ أو العلة. وهذا ما عبر عنه ابن الصلاح في تخوفه من الحكم على الأحاديث التي لم يقل فيها كبار النقاد حكمهم حيث قال: إذا وجدنا فيما يروي من أجزاء الحديث وغيرها حديثاً صحيح الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات الحديث المشهورة، فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد[٢٤].

أقول هذا شأن ابن الصلاح، فما شأن غيره؟ صحيح أن الأئمة ما وافقوه على كل ما ذهب إليه، لكن لتخوفه هذا ما يسوغه.. وتكون المسألة أصعب إذا ما عرفنا أن

---

(٢٣) السيوطي، نظم العقيان ص٤٨ - ٤٩، كما ينظر في هذا ما ذكره د. شاكل عبد المنعم في كتابه منهج ابن حجر وموارده في الإصابة ١/٣٤٤ - ٣٥٤.

(٢٤) ابن الصلاح، المقدمة ص٨٧.

الصحيح على مراتب والضعيف مثله، وكذا أمر الحديث الحسن، ولكل ماهيته وحدوده.

من هنا فقد دأب النقاد في مسألة الحكم على الأحاديث على اعتماد جملة من الخطوات والاعتبارات التي لابد منها، منها مثلاً ضرورة جمع مرويات كل حديث على انفراد، ثم النظر فيها طريقاً بعد طريق، ومعارضة تلك الطرق بعضها ببعض، ومعرفة ما قد يسفر عنه ذلك البحث، وخاصة في مجال البحث عن الشذوذ والعلة، بل إنهم وازنوا بين الحديث المراد تحقيقه وأحاديث الباب كله، بعد جمعها وحصرها ما أمكن، وهذا ما يحتاج الباحث معه إلى الحفاظ والخبرة واليقظة التامة، وغيرها من خصائص النقد الجاد، الأمر الذي يمكن معه التوصل إلى بعض النتائج الخفية الغامضة التي لا سبل إلى التوصل إليها بغير ذلك، لذلك قال ابن المديني ت٢٣٤هـ وهو من هو في مجال النقد: الباب إذا لم تجمع طرقه، لم يتبين خطؤه[٢٥]. وهذا يعني أنه بالجمع والحصر يظهر لك من حفظ ومن وهم، ومن خالف ، ومن يتحمل عهده النكارة أو الضعف، ومن الذي يتفلت من هذه العهدة لاعتبارات منها مثلاً كونه ثقة، أو لمتابعة غيره له، أو ما إلى ذلك من أمور لا تعرف إلا بممارسة ذلك القدر من التحقيق من العالم به، وخاصة إذا ارتبط الأمر بالبحث عن علة الحديث، وهي كما عبر عنها علماء الحديث، سبب خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه[٢٦]. بمعنى أن ميدان البحث عن العلل هو الأحاديث الصحيحة، التي لا يتبادر إلى الذهن ورود القادح فيها، وهذا يجعل الأمر أكثر صعوبة. ومثل ذلك الشذوذ، إذ هو حاصل مخالفة الثقة، أو المقبول لمن هو ـ أوثق منه[٢٧]. ومن هنا كانت مسألة الإحصاء على الوجه المذكور من أساسيات البحث عن المحدثين. ومن شواهد ذلك مثلاً ما فعله الحافظ ابن حجر رحمه الله في حكمه على حديث الصائم المجامع[٢٨]، فقد جمع طرقه كلها في جزء سماه نزهة الناظر والسامع في طريق الصائم المجامع، وذكر من رواه من الصحابة، وبلغ بهم تسعة نفر رووه مرفوعاً، وأشهر تلك الروايات عن كل منهم، ومن رواه من التابعين على سبيل الإرسال، وبلغ بهم ثمانية نفر، ثم أخذ يذكر حديث كل صحابي على انفراد، وأشهر طرقه، منها مثلاً طريق ابي هريرة، وأشهر روايات تلك الطريق.. وهكذا، ثم ذكر أسماء آخرين إلى أن قال: «فهؤلاء الأربعون نفساً اختلفوا في سياقه.. واختلفوا في موضعين..» ولم يزل يناقش وجوه الاتفاق والاختلاف، ودرجات تلك الطرق، وأماكن

(٢٥) السيوطي، تدريب ١/٢٥٣.

(٢٦) المصدر السابق، ١/٢٥٣.

(٢٧) المصدر السابق، ١/٢٣٢.

(٢٨) البخاري، الصحيح بشرح الفتح، كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان ٤/١٤١.

وجودها، إلى أن عقد فصلاً ضمّنه نتائج بحثه، ذكر فيه محصلة تلك الروايات باختلاف ألفاظها، وزياداتها، إضافة إلى معلومات حديثية كثيرة أخرى(٢٩).

على أن من المهمات في هذا السياق ضرورة إدراك مفهوم السابقين، مقاصدهم من كثير من المصطلحات التي استخدموها، والإحاطة بها على الوجه الذي استعملوه لها، وربما كان ذلك ميسوراً عند التلميح به، لكنه ليس كذلك إن خلا من التصريح أو التلميح، وعندها تكون المسألة عويصة، ومن هنا كانت معاناة المتأخرين، لأنهم في مجال الحكم على الأحاديث عالة على السابقين في كل شيء، فالحاجة إلى معرفة المراد من ألفاظ المتقدمين، ووجوه التوظيف له باتت ضرورة، وإلا لتباينت النتائج، واختلطت الأمور، واختلف الناس فيما لا ينبغي أن يختلف فيه، لاتفاق كل النقاد على منهج واحد بكل حيثياته، وإن ظهرت فروق فردية في الجملة في معالجة بعض المسائل، لكن المنهج واحد، والتوجه كذلك، والغاية من البحث عن الجميع محددة.

ولأضرب على ذلك مثلاً من مصطلحات الجرح والتعديل، مثل مصطلح صدوق. فالصدوق عند الجميع لفظة تعديل، لكنهم تباينوا في تحديدهم لمدى درجة التوثيق التي يحتملها هذا المصطلح، فهو عند البعض ربما كان بمستوى درجة حجّة عند غيره، فأطلقها على الأئمة الكبار. وهذا ظاهر في صنيع كثير من المتقدمين، لكنه في صنيع المتأخرين هو في الظاهر دون مصطلح ثقة، كما هو على سبيل المثال في صنيع الحافظ ابن حجر، حيث جعلها في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، وكانت الثالثة عنده مرتبة الثقة المجردة، وأحسب أن أكثر المشتغلين في الحديث في أزماننا هذه يذهبون إلى اعتماد أقوال ابن حجر في حكمهم على بعض الأحاديث، واستخدام مصطلحاته. وهؤلاء يذهبون إلى أن ابن حجر يستخدم هذا المصطلح في حق رواة الحديث الحسن لذاته، بينما الثقة ومن هو أرفع منه في حق الصحيح لذاته، ومثل هذا لا ضير فيه إذا كان الأمر كذلك عند ابن حجر نفسه، لأننا نتعامل بذات الفهم والمنهج والقدر من الدقة التي تعامل بها ابن حجر رحمه الله، لكن الذي يخشى أننا نحمل ألفاظ ابن حجر ومصطلحاته أو بعضها مالا يحتمل بناءً على تصور خاطيء فهمناه، سنلزم به ابن حجر نفسه، فحسّنا على أساسه ما قد جعله ابن حجر صحيحاً، كما هو في صنيعه على أرض الواقع، مما خفي علينا، وقد يصدق العكس.. والظاهر أن العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى في آخرين كانوا ممن تصوروا ذلك، ولعل المذكور كان من أول مَنْ فهم هذا عن ابن حجر، ولا

---

(٢٩) شاكر عبد المنعم، ابن حجر ومنهج وموارده في الإصابة ٣٤٦ - ٣٤٩، كما أشار ابن حجر إلى مثل هذا في شرحه للحديث في الفتح ٤/١٤٠ - ١٤١.

استطيع القول أن هذا الفهم قد خلا من التحقيق، ولا وصفه بالمجازفة، لكن المسح والإحصاء لاستعمالات الحافظ ابن حجر لهذا المصطلح أفاد خلاف ذلك، فقد دل الإحصاء على أن ابن حجر كان يصحح أحاديث كثيرين ممن كان هو يحكم عليهم بوصف صدوق، كما تبين ذلك من دراسة تقدم بها أخ كريم في أطروحة له في جامعة أم القرى(٣٠).

وهذا يعني أن كثيرا من أحكام المتأخرين على الأحاديث لم تكن على درجة من الدقة، فضلاً عن الوقوع في الخطأ نتيجة لقناعات شكلها البعض كان الأولى أن تكون محل نظر إلى أن يتبين الباحثون درجات صدقها بناءً على الإحصاء والتحليل.

واعتقد أن هناك عبارات أخرى كثيرة، ومسائل أخرى تحتاج إلى مثل هذا الإحصاء لبيان مقاصد النقاد منها، بحيث استخدامها على النحو الذي وضعت من أجله عند تبني رأي الناقد المستخدم لها، كما هو في عبارات البخاري رحمه الله مثل: فيه نظر، وفي إسناده نظر، وفي حديث نظر.. وغيرها. كما أن هنالك مسائل جد خطيرة باتت في أذهان الناس كالمسلمات مع أن المسح والتحليل الإحصائي كشف عن ضعف تلك المسلمات، كما هو الحال في اعتبار مسألة سكوت بعض أئمة الجرح والتعديل - كالبخاري وابن أبي حاتم في كثيرين - على الرواة الوارد ذكرهم في مصنفاتهم من غير جرح دليل توثيق(٣١).

ومن ذلك أيضاً مسألة توثيق كل تابعي لم يرد فيه جرح ولا تعديل، وتصحيح حديثه بناء على ذلك، وهي قضية اعتمدها المحقق الفاضل الأستاذ أحمد شاكر في تحقيقه لمسند الإمام أحمد، وكأنه اعتمد في ذلك قول العلامة الكوثري رحمه الله حين قال: ولا حاجة في الحكم بصحة خبر التابعي الكبير - هكذا مقيداً - إلى أن ينقل توثيقه عن أهل طبقته، بل يكفي في عدالته ، وقبول روايته، إلا أن يثبت فيه جرح مفسر عن أهل الشأن، لما ثبت من بالغ الفحص عن المجروحين من رجال تلك الطبقة، فمن لم يثبت فيه جرح مؤثر منهم، فهو مقبول الرواية، أما من بعدهم فلا تقبل روايتهم ما لم تثبت عدالتهم(٣٢). وظاهر كلام الكوثري وجيه، لكنه مبني على حسن الظن

(٣٠) الدراسة المذكورة كانت بعنوان «دراسات في تغريب التهذيب لابن حجر، وهي إحدى ملحقات رسالة الباحث الأخ الدكتور وليد العاني والتي كانت بعنوان، مسانيد الخلفاء الأربعة من المسند الكبير للإمام البزار، دراسة وتحقيق سنة ١٩٩٠.

(٣١) للأستاذ عذاب الحمش كتاب في هذا الموضوع، جمع فيه نصوصاً كثيرة، وأقوالاً لكل القائلين بالرأي المشار إليه، ورد ذلك من خلال التتبع والاستقراء. مع ذكر الشواهد والأدلة، واسم كتابه «رواة الحديث الذين سكت عنهم أئمة الجرح والتعديل) وقد طبع في الرياض.

(٣٢) الكوثري، مقالات الكوثري ص.٦٠.

والتخمين، بل إن التحقيق والإحصاء لعدد غير قليل من رجال تلك الطبقة كشف عن وصف كثيرين منهم بما يتعارض مع التوثيق. كالوصف بالجهالة، وربما جهالة العين، وقد ذكر الحافظ ابن حجر من هولاء عدداً غير قليل، ومنهم من روى عنه ثقة، مثل حريث بن ظهير الكوفي، وحصين بن نمير الكندي، وسمرة بن سهم الأسدي في آخرين كثيرين(٣٣).

كما أن تتبع الذهبي واستقرائه لأحوال الرجال قد كشف لنا قضية تعد من ضروريات البحث عند المحدثين التي لا يجدر بالمتأخرين إغفالها، أعني تلك المتعلقة باختلاف وجهات نظر المتقدمين من النقاد من جهة تشددهم أو تساهلهم في الحكم على الرواة جرحاً وتعديلاً، وضرورة مراعاة ذلك عند اعتماد أقوال هؤلاء، وخاصة عند تفرد هؤلاء بالحكم على أي من الرواة(٣٤).

إن حاجة المتأخرين إلى هذا القدر من الوضوح في منهج النقاد بات ضرورة ملحة، ومثل هذا بالطبع لا يتأتى، ولم يتأت ما أتى منه إلا بالإحصاء، والسبر والمقارنات، وأحسب أن الأمر لا يزال بحاجة إلى المزيد من البحث الإحصائي الهادف الجاد.

لكل ما سبقت الإشارة إليه، من المسح الشامل، ووضوح الرؤية، وشمولية البحث جعل النقاد الحديث من حيث توافر شروط القبول، أو التمكن فيه، على درجات، أعلاها الصحيح، وأدناها الضعيف، وبينهما ما تجاذبته أسباب القوة والضعف كالحسن بقسميه، وجعلوا لكل من هذه الأقسام أقساماً أخرى تندرج تحته بناء على مدى درجة القوة أو الضعف التي يتصف بها هذا الحديث أو ذاك، وما الذي يمكن جبر ضعفه أو لا.

وأود هنا أن أأكد أهمية تلك الجهود التي بذلوها في سبرهم لتلك الروايات وإحصائها بما قاله الإمام السيوطي ت ٩١١هـ في تعليقه على عبارة الإمام النووي ٦٧٤هـ الواردة في أصح الأسانيد حيث قال: والمختار ألا يجزم في إسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقاً. قال السيوطي معقباً: لأن تفاوت مراتب الصحة مرتب على تمكن الإسناد من شروط الصحة... ـ إلى أن قال ـ ولهذا اضطرب من خاض في ذلك، إذ لم يكن عندهم استقراء تام(٣٥). لكن الخطيب، وهو من أهل الدراية، قد قال كلاماً لطيفاً مبنياً على استقراء تام كما هو ظاهر عبارته في الفاضلة بين البلدان، ومدى تمكنها من

(٣٣) للدكتور نهاد عبيد بحث في هذا الموضوع سماه، وقفات مع أهم القواعد التي سار عليه الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لمسند الإمام أحمد، وهو بحث نفيس يقوم على الجمع والاستقراء، وهو منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت ١٩٩٤، ص٩٤ - ٩٥، ١٠٥.

(٣٤) السخاوي - الإعلان بالتوبيخ ص١٦٧/١٦٨.

(٣٥) السيوطي، تدريب ٧٦/١ وما بعدها.

شروط الرواية، قال: «أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين، مكة والمدينة، فإن التدليس عنهم قليل، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز، ولأهل اليمن روايات جيدة، وطرق صحيحة، إلا أنها قليلة، ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضاً، ولأهل البصرة من السنة الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم، والكوفيون مثلهم في الكثرة، غير أن رواياتهم كثيرة الدغل، قليلة السلامة من العلل، وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطيع، وما اتصل منه مما أسنده الثقات فإنه صالح، والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ[٣٦].

وهذا كلام من جمع الأمور، وسبر غورها، وعاش معاناتها، فكشف من الخفايا ما لم يكشفه غيره. وقال ما قال بعد تبحر وصبر وجلد.

ثالثاً: اختلاف الروايات، وأهميتها في ظهور أنواع من علوم الحديث.

لعل مسألة الحكم على الأحاديث، هي الأساس في أبحاث المحدثين، ثم إن التوصل لهذا الحكم أو غيره كان مبنياً على عمليات بحث كثيرة، من أهمها جمع المرويات لكل حديث على انفراد، ومقارنة بعضها بالآخر للتأكد من سلامة هذه الأحاديث مجتمعة أو على انفراد، إذ يمكن لبعضها جبر ضعف البعض الآخر بورودها من غير جهة. وهذا البحث على النحو المذكور أدى إلى كشف اختلاف في كثير من تلك الروايات في الأسانيد أو المتون، الأمر الذي لفت أنظار المحدثين إلى تلك الظاهرة حتى إستولت فيما بعد على اهتمامهم، وكانت محل عنايتهم من حيث معرفة أسبابها وماهيتها، وأماكن وجودها، وحكمها قبولاً ورداً، بل شكلت في نهاية المطاف مجالات بحث مستقلة، فكان ما عرف من أنواع علم مصطلح الحديث، كزيادة الثقات، والشاذ، والمنكر، والمحفوظ، والشاهد، والمتابع، والمضطرب، والمقلوب وغيرها.

فزيادة الثقات مثلاً تكون بوصل مرسل، أو رفع موقوف إن كانت في السند، وذلك في الأسانيد كثير، وقد تكون في المتن بزيادة كلمة، أو عبارة، وللعلماء في قبولها وردها كلام لطيف، شغل حيزاً من كتب علوم الحديث[٣٧]. لكن كل هذا ما كان ليتأتى لولا البحث والسبر والاستقصاء. وهذا البحث هو الذي عرّفنا بالحديث المضطرب، وهو أحد أنواع الحديث الضعيف، وربما كان رواته كلهم ثقات ضابطون لكن وروده على وجوه مختلفة متساوية في القوة يشعرنا بأن كلا من هؤلاء لم يضبط ما

(٣٦) السيوطي، تدريب ١/ ٨٥، ٨٦.

(٣٧) العراقي، التقييد والإيضاح ص١١١.

روى بالنظر إلى مخالفة غيره له[٣٨]، ومثل ذلك لا سبيل إلا كشفه إلى بالجمع والإحصاء والمقارنة.

مجالات البحث الإحصائي في بيان أحوال الرواة:

لاشك أن علم الحديث علم نقلي، تولت الأجيال نقله جيلاً بعد جيل إلى عصر التدوين الذي لم يعد المسلمون بعده بحاجة إلى استمرار نقل الحديث بالأسانيد كما كان معهودهم في السابق... لكن الثقة بتلك الروايات والنقول تعتمد بشكل وثيق على مدى أهلية الناقلين في كل أجيال الرواية، الأمر الذي أدى إلى ضرورة الإحاطة بكل الأسباب المكونة لتلك الأهلية في الرواة، ممثلة في العدالة والضبط وما يتفرع عنهما من جزئيات، وبالأسباب الدالة على ثبوت أو نفي تلك المؤهلات في كل من تولي رواية الحديث، فأدى ذلك إلى وجود ما عرف بعد بعلم الرجال، المتمثل في علم تاريخ الرواة، وعلم الجرح والتعديل، ولكل اختصاصه على ما بين الاثنين ما تلازم وتكامل، وصولاً إلى تحديد مؤهلات تلك الرواية، أو القائمين عليها.

إن مجالات البحث في الرواة تدور حول محورين هما العدالة والضبط، والعدالة مسألة تتعلق بالتقى والصلاح، ومدى استشعار الإنسان برقابة الله له، وهذه وإن كانت أمراً خفياً لا سبيل إلى تقدير درجاته في النفوس على وجه الجزم، إلا أن الدلائل الظاهرة تقطع في أكثر الأحايين على صلاح فلان أو فسقه، وربما خروجه من الملة، من خلال مدى الالتزام بمعطيات الشرع، واجباته ومحظوراته... ولذلك ذهب المحدثون وغيرهم إلى قبول شهادة الناس بعضهم على بعض، لكن ممن تأهل لمثل ذلك، وللمحدثين فيما تثبت به العدالة كلام لطيف يمكن الاطلاع عليه في كتب مصطلح الحديث[٣٩].

لكن أمر الضبط للرواية كان غاية في الدقة والصعوبة، من حيث محددات الضبط وماهيته، ومدى تمكن الراوي منه، وتحديد درجة الضبط التي يمكن أن يوصف بها الراوي بين الضابطين الآخرين، والأسباب التي لابد من اعتبارها للكشف عن درجة الضبط هذه، ومظاهر اختلال الضبط عند هذا الراوي أو ذاك، إلى غير ذلك مما لا سبيل إلى كشفه إلا بعد الأخذ بكل مقومات البحث ضمن الاعتبارات المشار إليها. فكانت الحاجة هنا إلى عمليات إحصائية تمكننا من الوصول إلى غاياتنا هذه أو بعضها

---

(٣٨) المصدر السابق، ص١٢٤.

(٣٩) المصدر السابق ص١٣٧.

كإجراءات سابقة، ومن ذلك على سبيل المثال:

١ ـ إحصاء عدد روايات الراوي، على سبيل الحصر، أو عن شيخ بعينه، وخاصة إذا كان من النابهين في ذلك الشيخ، المكثرين عنه.

٢ ـ إحصاء تلامذة الشيخ، وتقسيمهم إلى مراتب بالنظر إلى مدى تمكنهم من ضبط روايات ذلك الشيخ.

٣ ـ معرفة الأسباب الموجبة للحكم على الراوي جرحاً أو تعديلاً، من خلال حصر مروياته.

أما القضية الأولى: والمتعلقة بإحصاء عدد مرويات الراوي، فهذه على درجة كبيرة من الأهمية، بالنظر إلى ما يترتب عليها عند المحدثين، إذ الاكثار من الرواية دليل نشاط، وحرص وعناية، خلافاً لمن لم يعرف بذلك بين أهل الشأن، كأن يروي الحديث أو الاثنين... فلم يرو عنه بالتالي إلا الواحد أو الاثنان، فمثل هؤلاء لا يخرجون عن حد الجهالة، سواء أكانت جهالة عين، أو جهالة حال، وخاصة حين لا نجد من العلماء المعروفين من ذكرهم بتوثيق أو نحوه، ومثل هؤلاء لا ينشط العلماء للاحتجاج بحديثهم أو الاستدلال بها.

كما أن كثرة الروايات عند الراوي ربما أسهمت في الحكم في توثيقه كما هو الحال عند الحنفية[٤٠]، إضافة إلى أن معرفة هذه الأحاديث بكل طرقها وحيثياتها هي ميدان البحث والنظر حين يراد تحديد إمكانات راويها بين رواة الحديث.. ومن هنا كان أمر الجمع لمرويات الرواة أمراً ضرورياً، وربما كان الأمر على سبيل الحصر إذا لم يتحقق الغرض إلا به، فلا عجب إذن أن نجد الأئمة قد حرصوا على ذلك في مصنفاتهم، ولا سيما تلك التي اهتم أصحابها بالبحث في ميدان الجرح والتعديل، أو بيان علل الأحاديث، بل إن عنايتهم بذلك فاقت كل وصف إلى درجة أن ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ) ـ في آخرين ـ كان يصنف تلك المرويات على أساس إحصائي باعتبار ألفاظ التحمل التي كان يستخدمها الراوي في روايته لأحاديث شيخه، ومن ذلك إحصائه لروايات ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم التي قال فيها ـ ابن عباس ـ سمعت، وبت عند النبي صلى الله عليه وسلم، ورأيت النبي صلى الله عليه وسلم قال: أحصيتها فإذا هي ثمانون، أو نيف وسبعون[٤١]. فهذا العدد هو للأحاديث المروية بطرق التحمل المشار إليها، وإلا

(٤٠) التهانوي، قواعد في علوم الحديث، ص٢٠٧.

(٤١) الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢/١٠٧.

فإن ابن عباس روي عن النبي صلى الله عليه وسلم نحواً من ألف وستمائة وستين حديثاً[٤٢]، ولما ذكر ابن حبّان ت ٣٥٤هـ خصيب بن جحدر البصري، قال بعد أن ذكر موجب ضعفه: كان عنده ثلاثة عشر حديثاً فقط[٤٣]، ثم لما ذكر الحسن بن علي الأزدي، بيّن أهمية السبر لأحاديث الرواة قائلاً: يروى عن مالك، وغيره من الثقات، ويضع عليهم... وهذا شيخ لا يكاد يعرفه إلا أصحاب الحديث لخفائه، ولكني ذكرته لئلا يغتر بروايته من كتب حديثه، ولم يسبر أخباره[٤٤]. ومن ذلك أيضاً ما ذكره الإمام أحمد ت ٢٤١هـ عن وكيع ت ١٩٤هـ وذكر يزيد بن أبي صالح قال: كان عنده أربعة أحاديث[٤٥].

وممن عرف بالإحصاء من المحدثين ابن عدي رحمه الله تعالى، ت ٣٦٥هـ وهذا ظاهر لكل من يتمعن كتابه الكامل في الضعفاء، ومن شواهد ذلك قوله في ترجمة أشرس الزياتي: وهذا لا أعرف له من الرواية إلا أقل من عشرة أحاديث[٤٦]. وهذا في كتابه كثير.

والواقع أن نقاد الحديث لم يكتفوا بإحصاء عدد الروايات لكل راو فحسب، بل حرصوا على حصرها بردها إلى من رواها من شيوخ ذلك الراوي، وهو أمر بالنسبة للنقاد له أهميته، ومن ذلك مثلاً قول أحمد: لم يرو شعبة عن محمد بن عمرو إلا حديثاً واحداً. ومثله قول ابن حبّان في بشر بن عون القرشي: روى عن بكار بن تميم عن مكحول عن وائلة نسخة فيها ستمائة حديث كلها موضوعة[٤٧]. ومثله أيضاً قول العقيلي، قال: روى شعبة والثوري ومالك وابن عيينة عن عبد الله بن دينار أحاديث متقاربة، عند شعبة عنه نحو من عشرين حديثاً، وعند الثوري نحو الثلاثين، وعند مالك نحوها، وعند ابن عيينة بضعة عشر حديثاً[٤٨]. فالعقيلي عدّ تلامذه ابن دينار مولى ابن عمر، فذكر أهم تلامذته، منهم هؤلاء، وعدّ حديث كل عنه باعتبارهم أكثر الرواة عنه دراية، وأما غيرهم فقد كانت في روايتهم عنه اضطراب.

أما القضية الثانية المتعلقة بإحصاء تلامذة الشيخ، وجعلهم على مراتب تبعاً لدرجة تمكنهم من روايته، فهي من المهمات، وخاصة إذا ما أدركنا أهمية ذكر التلاميذ ـ

(٤٢) ابن حزم، أسماء الصحابة وما لكل واحد من العدد، أي الأحاديث، ص٣٢.

(٤٣) ابن حبان، المجروحون ٢٨٣/١.

(٤٤) المصدر السابق ٢٤٠/١.

(٤٥) الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣٠٤/١ - ٣٠٥.

(٤٦) ابن عدي، الكامل ٤٣٣/١.

(٤٧) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ١١٦/١، وابن حبان في المجروحين ١٩٠/١.

(٤٨) ابن رجب، شرح العلك ٤٧٦/٢.

والشيوخ - في ثبوت اللقاء والمساع، وهذا ما حرص عليه كثيرون ممن صنفوا في تراجم الرواة، إذ ذكروا كل من أمكن ذكرهم من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه ما أمكنهم إلى ذلك سبيلاً، كما هو الحال المزي ت ٧٤٢هـ في تهذيب الكمال.

أما مسألة تصنيف التلاميذ على مراتب بعضها أرفع من بعض من حيث تمكن هذه المراتب من روايات الشيخ، فهي مسألة هامة جداً، وأكثر مايحتاج إليها عند اختلاف التلاميذ في الرواية عن الشيخ، ولولا ذلك لما أمكن الترجيح بين الروايات المتعارضة.

لقد اهتم المحدثون بكل من هاتين المسألتين، ومن هؤلاء الإمام أحمد حيث ذكر من ذلك شواهد كثيرة في كتابه العلل ومعرفة الرجال، منها ما ذكره عنه ابنه عبد الله قال: أملى عليّ أبي فقال: هذه تسمية من روي عن عمر بن الخطاب من أهل مكة فذكرهم، وكانوا خمسة، ثم قال: ومن أهل المدينة، فذكرهم، وكانوا ستة وخمسين رجلاً، ثم قال: وروى عن عمر من أهل البصرة فعدهم، فبلغوا تسعة وأربعين رجلاً - ثم ذكر مثل ذلك من أهل الكوفة فبلغوا خمسةً وعشرين، وذكر مثل ذلك عن علي وعثمان في آخرين رضي الله عنهم(٤٩).

وممن اهتم بذلك أيضاً الحافظ ابن رجب ٧٩٥هـ في كتابه شرح العلل فذكر أصحاب الزهري، وأصحاب نافع مولي ابن عمر، وأصحاب الأعمش، وأصحاب ثابت البناني، وقتادة، وأيوب السختياني، ومعمر بن راشد، وحماد بن سلمة، وأبي اسحاق السبيعي، والثوري، في آخرين، واستغرق ذلك نحواً من سبعين صحيفة من الكتاب المشار إليه(٥٠). كما ذكر طبقات هؤلاء الأصحاب في كل من المذكورين، ومن أمثلة ذلك، جعله لأصحاب ثابت البناني على طبقات ثلاث، بناء علي مدى توفر شرط الأهلية فيهم عدالة أو ضبطاً أو ملازمة، فجعل الأولى في الثقات، وذكرهم مقدماً بعضهم على بعض، ثم الثانية، وعبّر عنهم بالشيوخ، وهم من يخطئون في حديثه، وذكر نماذج من خطأ بعضهم، ثم ذكر أخيراً الطبقة الثالثة، وهم الضعفاء والمتروكون، كما عبر عنهم، وهم كثيرون، ثم وضع ابن رجب أن ما نسب إلى ثابت من ضعف إنما كان بسبب هؤلاء متبيناً في ذلك رأي الإمام أحمد(٥١). على أنه ربما أشار إلى الخلاف في ترتيب بعض الرواة في عداد تلك الطبقات، أو الطبقة الواحدة عند نقاد الحديث كما هو ظاهر

---

(٤٩) الإمام أحمد، العلل ١/ ٢٩٠ - ٢٩٢.

(٥٠) ابن رجب، شرح العلل ٤٧٢ - ٥٥٠.

(٥١) المصدر السابق، ٤٩٩ - ٥٠٢.

في كلامه حول أصحاب نافع الذين جعلهم في تسع طبقات هي من تصنيف ابن المديني ت ٢٣٤هـ رحمه الله(٥٢).

ولمزيد من التوضيح أقول: إن تقسيم الرواة في الطبقات، كان يراعي فيه مدى قدرة الراوي على ضبط مرويات شيخة، وهذا لابد له من ضوابط تحكمه، وأكثر ما يكون ذلك ممثلاً في إمكانات الراوي المتعلقة بالضبط، سواء أكان ضبط صدر أم كتاب، والناس في ذلك متفاوتون بالطبع، وكذا في ملازمة التلميذ لشيخه، وطول معايشته، بما يجعله أكثر دراية، وأوسع تجربة بمروياته، فكما طالت الملازمة كان التلميذ أدرى بمرويات شيخه وأعلم، والعكس صحيح... لذلك لما قسم الإمام الحازمي ت ٥٨٤هـ رحمه الله تلامذة الزهري ت ١٢٤هـ راعى هذين الاعتبارين في جملة ما راعاه. فجعلهم تبعاً لذلك على خمس طبقات، لكل منها ميزة على التي تليها فقال: فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري ـ وعنى بهم من وصفوا بتمام الضبط وطول الملازمة، وكان هذا منه بياناً لشرط الشيخين ـ قال: والطبقة الثانية شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والاتقان، وطول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يزامله في السفر والحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة، فلم تمارس حديثه، وكانوا في الاتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرط مسلم.. ثم ذكر بقية الطبقات، وأهل كل منها.. وهكذا(٥٣). ولاشك أن هذا الاعتبار كان واحداً من الأسباب التي من أجلها قدم صحيح البخاري على صحيح مسلم، كواحد من الاعتبارات التي لا سبيل إلى الوقوف عليها، أو التحقق من سلامتها من غير الإحصاء والسبر والاستقراد التام، ومثل ذلك عدد الرواة، أو المرويات التي لم تسلم من النقد عند كل منهما(٥٤). فكانت عند البخاري في كلتا الحالتين أقل منها عند الإمام مسلم.

إن أثر هذا التقسيم للتلاميذ على النحو المذكور يظهر عند تعارض المرويات عن الشيخ من قبل تلاميذه، ولأضرب ذلك مثلاً: جاء في العلل للإمام أحمد: قال عبد الله: سمعت أبي يقول: كنت أنا وعلي بين المديني فذكرنا من أثبت من يروي عن الزهري، فقال علي: سفيان بن عيينة، وقلت أنا: مالك بن أنس، وقلت: مالك أقل خطأ في الزهري، وابن عيينة يخطىء في نحو من عشرين حديثاً عن الزهري، في حديث كذا، وحديث كذا، فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً، وقلت: هات ما أخطأ فيه مالك، فجاء

(٥٢) المصدر السابق ٤٠١ - ٤٠٣

(٥٣) الحازمي، شروط الأئمة ٥٦ - ٥٧.

(٥٤) السيوطي، تدريب ١/٩٢ - ٩٣.

بحديثين أو ثلاثة، فرجعت فيما أخطأ فيه ابن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً[55]. وفي هذا وغيره من الأمثلة ما يدل على مقدار الجهد الذي كان يبذله النقاد في معرفة أحوال هؤلاء الرواة، ودرجات بعضهم بالنظر إلى اعتبارات كثيرة، كان الاعتماد فيه على الاستقراء التام والحصر والإحصاء.

أما القضية الثالثة، وهي المتعلقة بالبحث عن أهلية الراوي، أو أسباب ضعف بعضهم، من خلال سبر مروياتهم بعد جمعها أو الحصر لها، فقد كانت من بدهيات البحث عند المحدثين، خاصة إذا لم يكن هناك من سبيل آخر يمكّن من الحكم على الراوي، فقد لا تكون أسباب الحكم ظاهرة، كما هو حال بعضهم فكان لابد من النظر والبحث الذي يمكّن من الحكم على وجه سليم أو أقرب إلى السلامة ما يمكن.

إن في جمع الروايات وحصرها أحيانا ومقابلتها بعضها ببعض، أو بمرويات الآخرين يكشف لنا عن مدى موافقة هذا الراوي للضابطين، وبمدى ما يكون موافقاً لهم يكون ضبطه، والعكس صحيح، كما يمكنا من تحديد أسباب الضعف إن وجدت، وما إذا كان ذلك من جهة عدالته أم ضبطه، وما درجة ذلك الضعف، وأحسب أن كتاب الإمام مسلم بن الحجاج ت٢٥٦هـ رحمه الله الموسوم بالتمييز من أهم الكتب التي عالجت مثل هذا الموضوع، وهو كتاب مطبوع صغير في حجمه، لكنه عظيم النفع والفائدة.

قال يحيى بن معين ت٢٣٣هـ: قال إسماعيل بن عليه يوماً: كيف حديثي؟ قال: قلت أنت مستقيم الحديث، قال: فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة[56]. وقد اعتمد هذا المنهج بكل وضوح ابن عدي في كامله، وابن حبّان في المجروحين له، وابن عدي كما هو معروف ذكر بعضاً من تراجم كاملة ممن وصفوا بالضعف لا للقناعة بضعفهم، وإنما ذكرهم دفاعاً عنهم، من خلال ما توصل إليه من قناعات مغايرة لقناعات غيره، كثمرة لجهد بحثي استقرائي جاد، وعلى سبيل المثال فإنه قال في ترجمة إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي: وإبراهيم، ذكرت من أحاديثه طرفاً.. قال: إلى أن قال وله وأحاديث كثيرة، ونظرت أنا في أحاديثه وسجرتها، وفتشت الكل منها، فليس فيها حديث منكر، وإنما يروي إذا كان العهدة من قبل الراوي عنه، أو من قبل من يروي إبراهيم عنه[56]. وقال في ترجمة إبراهيم بن الهيثم: أحاديثه مستقيمة، سوى هذا الحديث الواحد ـ ذكره في ترجمته ـ

(٥٥) الإمام أحمد، العلل ٢/٣٥٠.

(٥٦) ابن معين، التاريخ ١/٦٨ مقدمة المحقق.

الذي انكروه عليه، وقد فتشت عن أحاديثه الكثير فلم أر له منكراً يكون من جهته، إلا أن يكون من جهة من روى عنه[٥٧].

وقال في ترجمة أشعث بن عبد الرحمن بن زبيدك له أحاديث، ولم أر في متون أحاديثه شيئاً منكراً، ولم أجد في حديثه كلاماً إلا عن النسائي، وعندي أن النسائي أفرط في أمره، فقد تبحرت حديثه مقدار ماله، فلم أر له حديثاً منكراً[٥٨]، لكنه لما ذكر إبراهيم بن البراء قال: وإبراهيم هذا، أحاديثه التي ذكرتها، وما لم أذكرها كلها مناكير موضوعة، ومن اعتبر حديثه علم أنه ضعيف جداً، وهو متروك الحديث[٥٩] بمعنى أنه استدل على ضعف المذكور من خلال رواياته، ومقارنتها بروايات الآخرين.

فكما أن الأحاديث تدلل على مدى ثقة راويها، فقد تكون دليلاً على ضعفه، وبها يمكن الرد على قول من ضعّف من لا يستحق التضعيف، وللعلماء في ذلك كلام بل مصنفات.. هذا هو منهج ابن عدي في كامله، وهناك شواهد كثيرة، ولا أحسب أني بحاجة لمزيد، فأحكامه رحمه الله تعالى مبنية على دراية ودراسة وبحث، ويندر أن يصدر حكماً من غير تتبع أو إحصاء أو استقراء.

وابن حبّان سلك المسلك ذاته، وعنده من هذا القبيل كثير، بل عامة أحكامه مبنية على هذا الأساس، وسأكتفي بما ذكره في حكمه على ابن لهيعة حيث قال: قد سبرت أخبار ابن لهيعة من روايات المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً، ومالا أصل له من رواية المتقدمين كثيراً، فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفى (ضُعَفَاء) عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات، فالتزقت تلك الموضوعات به[٦٠].

كما أسهم هذا السبر للمرويات في تحديد الأسباب التي توجب الحكم بتضعيف بعض الرواة، كالتدليس والاختلاط، وما إلى ذلك من مظاهر الضعف الأخرى، والتدليس مثلاً سبب من أسباب ضعف الحديث، إلا إذا توافرت في رواية المدلس شروط ليس هنا محل بحثها، إذ التدليس مظهر انقطاع يحول دون الحكم باتصال السند كشرط لازم للحكم بالصحة عند جمهرة المحدثين، وقد لاحظ العلماء أن أعداداً من الرواة يعدلون عن الاتصال إلى ما سواه لاعتبارات كثيرة، فكان لابد من معرفة هؤلاء بوجه عام، ليكون

(٥٧) ابن عدي، الكامل ١/٢٥٥، ٢٦٥.

(٥٨) المصدر السابق ١/٢٧٩.

(٥٩) المصدر السابق ١/٢٦٣.

(٦٠) ابن حبان، المجروحون ٢/١٢.

التعامل معهم على نحو مختلف عن غيرهم عموماً ـ وإن كان لكل منهم ما يخصه ـ والوقوف على دوافع الانقطاع في مروياتهم، ليكون النقاد على بصيرة في حق لك منهم عند الحكم عليه من جهة، ومعرفة درجة حديثه بين مرويات الحديث الأخرى من جهة ثانية، وكان ممن تتبع هؤلاء الحافظ الذهبي ت٤٧٨هـ، وابن حجر ٨٥٢هـ في آخرين، وكان هذا الأخير قد جمع المدلسين بعد استقراء واستقصاء تام مكنه في نهاية المطاف من ترتيبهم على مراتب، لكل منها من يخصها من الأحكام، وكانت عبارته: فهذه مراتب الموصوفين بالتدليس في أسانيد الحديث النبوي ـ إلى أن قال: وهي خمس مراتب، الأولى من لم يوصف بذلك إلا نادراً كيحيى بن سعيد الأنصاري، والثانية من احتمل الناس حديثه، وأخرجوا له في الصحيح لأمانته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن معين، والثالثة من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرّحوا فيه بالسماع، ومنهم مَنْ ردّ حديثهم مطلقاً، ومنه من قبلهم مطلقاً كأبي الزبير المكي، والرابعة من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما حرصوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل.. وهكذا(٦١). وصنف في ذلك كتاباً مشهوراً سماه طبقات المدلسين، وهو مطبوع.

لاشك إذن أن معرفة التدليس والمدلسين قضية تعتمد على الاستقراء والجمع للمرويات، فإن ذكر الراوي بالتدليس أو نفيه عنه، أمر يمكن التيقن منه، فإذا كانت روايات الراوي التي صرح فيها بالسماع مستقيمة، وما رواه بالصيغ المحتملة منكرة، أو تكثر فيها المناكير مقارنة بغيرها، فهذا يدل على وجود التدليس، وإمكانية وصف الراوي به، وبهذا عرف ابن حبان مثلاً تدليس بقية بن الوليد، حيث قال عن أحمد فيه: توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير، فعلمت من أين أتي ـ ثم قال أبو حاتم ابن حبّان معلقاً ـ : لم يسبه أبو عبد الله، وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة، رويت عن أقوام ثقات فأنكرها، ولعمري أنه موضوع الانكار، وفي دون هذا ما يسقط عدالة الإنسان في الحديث، ولقد دخلت حمص وأكثر همي شأن بقية ، فتتبعت حديثه، وكتبت النسخ على الوجه، وتتبعت ما لم أجد يعلو من رواية القدماء عنه، فرأيته ثقة مأموناً، ولكنه كان مدلساً، سمع من عبيد الله ابن عمر، وشعبة، ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة، ثم سمع من أقوام كذابين ضعفاء متروكين، عن عبيد الله، وشعبة، ومالك ـ وذكر بعضهم ـ فروى عن أولئك الثقات

(٦١) ابن حجر، طبقات المدلسين، ص٢١، ٢٢.

الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء، وكان يقول: قال عبيد الله بن عمر بن نافع، وقال مالك عن نافع، كذا...[٦٢]. وهكذا كان الأئمة يتعاملون مع الروايات ورواتها، فتصدر أحكامهم على أساس من الدراية والموضوعية، بعيدة عن المجازفة، والغلو، وفضول القول.

خلاص البحث ونتائجه

لعل من المفيد أن أشير إلى أن البحث ربما احتاج في بعض جوانبه إلى مزيد تفصيل، لكن التطويل لم يكن غرضاً في حد ذاته، وإنما ذكرته ما ذكرته من مسائل على ما فيها من اختصار بغية تكوين قناعة مفادها أن المحدثين كأهل اختصاص كانوا من أكثر الناس جدية في البحث، موضوعية في طرح القضايا بهدف معرفة أسباب الظواهر المطروحة للبحث، والدوافع التي أدت إلى وجودها، وربط الأسباب بالمسببات، ومن ثم التوصل إلى النتائج والغايات من تلك الدراسة، وهم بهذا من أكثر الناس إدراكاً لقيمة المنهج الذي يقوم على حشد الإمكانات والطاقات الفكرية، وأدوات البحث، وآلية العمل على نحو أكدوا من خلاله سلامة المنهج، ووضوح الرؤية، والحرص على تحقيق الهدف، من خلال نباهتهم وطريقة تفكيرهم، وتذوقهم للعلم وبحث موضوعاته، ومعالجة جزئياته.

ولاريب أن إدراكهم القديم لأهمية الإحصاء كآلية للبحث يمثل شاهداً على ما سبق ذكره، ولاسيما أن ذلك كان في وقت لم يكن فيه لمثل هذا المنهج من وجود ظاهر، بل إن هذا المنهج بقي أشبه ما يكون بالحكر عليهم كواحد من سبل البحث قروناً من الزمن، حتى جاء العصر الحديث، ليقدم للبشرية واحداً من أهم العلوم باعتباره علماً مبتكراً انتجته الحضارة الحديثة.

إن سبق المحدثين في ميدان البحث الإحصائي، ولو بأبسط قواعده ومعطياته، يعد مجال سبق لا ينبغي اغفاله، والحق أنهم تعاملوا بهذا المنهج الإحصائي ضمن معايير وضوابط ثابتة على وجه ربما كان أكمل أو أكثر ضماناً في النتائج من تعامل المعاصرين في بحوثهم ودراساتهم، الأمر الذي جعل نتائج البحث عند المحدثين جازمة أو أشبه ما تكون، فلا مجال للظن والتخمين، وأقل أحواله غلبة الظن المورّثة للعلم بأعلى درجاته.

وأحسب أن الأمر لم تزل فيه سعة، وأن المعاصرين بمقدورهم بحث الكثير من المسائل الحديثة، كما بحثها أسلافهم، ولم يستقص علماء الحديث كل مسائل البحث.

(٦٢) ابن حبان، المجروحون ١/ ٢٠٠.

وكم هي حاجة المتأخرين مثلاً إلى اعتماد الإحصاء في تجلية كثير من مسائل الحديث، والوقوف على حقيقتها كما هي في الواقع، وخاصة عندما يتعلق الأمر ببحث مفاهيم السابقين وتصوراتهم وتطبيقاتهم.. فإن معرفة ذلك كله يعد ضرورة لابد منها لكل باحث في مجال الحديث وصناعته، وإلا لاختلطت الأمور، واضطربت الموازين، وعندها يكون علم الحديث قد ضاع بموت أهله، علماً بأن علم الحديث كعلم منهجي كان الغرض منه توثيق نصوص الحديث النبوي ابتداء، لكنه صار بحد ذاته علماً تفاخر به، ويمكن اعتماده في توثيق نصوص العلوم الأخرى، كعلوم نقلية، ولو بشيء من المرونة في التطبيق، كعلم التاريخ، والأدب، وعلم الاجتماع وغيرها، وكم هي حاجتنا في هذا الزمن للتعامل بمعطيات منهج المحدثين في ميادين نقل الأخبار في مجالات الإعلام المختلفة وغيرها، وهذا أمر يحتاج إلى مزيد تفصيل.

إذن معرفة هذا المنهج بحدوده ورسومه، وآليته وأهدافه، وتطبيقاته ضرورة علمية ملحة، حاجة المتأخرين لها ضرورة كحاجة المتقدمين، وإن بدت أقل، لتعلق الأولى بصيانة الدين..

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مصادر البحث ومراجعه

١ - القرآن الكريم

٢ - أحمد بن حنبل ت (٢٤١هـ) العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله عباس، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨.

٣ - ابن الأثير محمد الدين أبو السعادات مبارك بن محمد الجزري ت ٦٠٣هـ. النهاية في غريب الحديث، دار إحياء التراث العربي تحقيق طاهر الزاوي، محمود الطناحي.

٤ - البخاري، محيي بن اسماعيل ت ٢٥٦، الجامع الصحيح، بشرح ابن حجر، المسمى بفتح الباري الطبعة المنيرية.

٥ - الترمذي، أبو عيسى، محمد بن عيسى ت ٢٧٩هـ، السنن، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت.

٦ - التهانوي، ظفر أحمد العثماني، قواعد في علوم الحديث، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٧ - الحازمي، محمد بن موسى بن عثمان ت ٥٨٤هـ، شروط الأئمة الخمسة، تحقيق محمد زاهد الكوثري.

٨ - ابن حبّان، محمد بن حبان البستي ت ٣٥٤هـ. المجروحون، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب.

٩ - ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ. طبقات المدلسين، تحقيق د. محمد العزب، دار الصحوة للنشر، القاهرة الطبعة الأولى.

١٠ - ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي ت ٤٥٦هـ، أسماء الصحابة وما لكل واحد منهم من الأحاديث، تحقيق مسعد عبد الحميد السعدني، مكتبة القرآن، القاهرة.

١١ - الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ت ٤٦٣هـ، الكفاية في علم الرواية، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

١٢ - الذهبي، محمد بن أحمد، أبو عبد الله التركماني، ت ٧٤٨هـ، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل. تحقيق عبد الفتاح أبي غدّة. دار القرآن الكريم، الطبعة الثانية، بيروت.

١٣ - ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي ت ٧٩٥هـ. شرح علل الترمذي، تحقيق د. نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر ١٩٧٨ دمشق.

١٤ - السخاوي، محمد بن عبد الرحمن المصري ٩٠٣هـ الإعلان بالتوبيخ عن ذم التاريخ، دار الكتاب العربي بيروت ١٩٧٩، شرح ألفية الحديث، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان.

١٥ -ـ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ، تدريب الراوي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة، القاهرة ٩٦٦هـ.

١٦ - نظم العقيان في أعيان الأعيان، تحرير فليب حتى ، نيرورك، المطبعة السورية ١٩٢٧.

١٧ - شاكر عبد المنعم، ابن حجر وموارده في الإصابة. بغداد، دار الرسالة ١٩٧٨.

١٨ - ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن ت ٦٤٣هـ المقدمة. تحقيق بنت الشاطىء. القاهرة دار الكتب الحديثة، ١٩٧٤.

١٩ - العتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، بيروت ١٩٨١.

٢٠ - ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن الجرجاني، ت ٣٦٥هـ، الكامل في ضعفاء الرجال، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٩٨٥.

٢١ - العراقي زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي، ت ٨٠٦هـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، الطبعة الأولى ١٩٦٩ تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

٢٢ - عداب الحمش، رواة الحديث الذين سكت عنهم أئمة الجرح والتعديل، نشر الرئاسة العامة للبحوث العلمية الرياض ١٤٠٥هـ.

٢٣ - الكوثري، محمد زاهد. مقالات الكوثري طبعة الأنوار.

٢٤ - ابن معين، يحيى بن معين الغطفاني ٢٣٣هـ. التاريخ، تحقيق د. أحمد نور سيف، الطبعة الأولى منشورات مركز البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز ١٩٧٩.

٢٥ - منفيخي محمد فريز، مبادىء الإحصاء جامعة دمشق ١٩٩١.

٢٦ - ناظم حيدر. محاضرات في مبادىء الإحصاء، جامعة دمشق ١٩٧٦م.

٢٧ - نهاد عبيد، وقفات مع أهم القواعد التي سار عليها الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لمسند الإمام أحمد، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت، ١٩٩٤.